تحديث للتقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام OMMO

طائفة مختارة من الأحداث المستجدة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان OMMO

تحديث بشأن آسيا والمحيط الهادئ

أحداث مختارة وقعت في آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان OMMO

مع بروز مسألة إعمار أفغانستان في مقدمة أولويات المجتمع الدولي، ناضلت منظمة العفو الدولية من أجل إقامة نظامٍ فعالٍ للعدالة الجنائية قادر على حماية الحقوق الإنسانية لجميع الأفغان. وترى المنظمة أن المعونات المالية والفنية الدولية يجب أن تساهم في بناء سلطة قضائية مستقلة وقوة محترفة للشرطة المدنية تتوليان على نحوٍ كافٍ مهمة حماية الحقوق الإنسانية لجميع الأفغان.

واستمرت مشاعر القلق بشأن معاملة السجناء في أفغانستان مع ورود أنباءٍ عن اكتظاظ السجون بشكلٍ خطير، ونقص الغذاء والأدوية، والافتقار إلى المأوى في ظروف الشتاء القارس. ورغم أن السلطة الأفغانية المؤقتة هي المسؤولة رسمياً عن مراكز الاعتقال، فإن الولايات المتحدة تواصل، بموجب القانون الدولي، مسؤولية رعاية السجناء الذين كانوا في حجز الولايات المتحدة قبل تسليمهم إلى طرفٍ آخر.

ورحبت منظمة العفو الدولية بالإجراءات الخاصة "بالمجلس الأعلى للقبائل الأفغانية"، والتي نصت على أن الذين ارتكبوا انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان أو لقوانين الحرب لن يحق لهم الانضمام إلى عضوية المجلس.

وحدثت انتكاسة في مساعي إقرار العدالة فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية في كمبوديا، حيث تراجعت الأمم المتحدة عن اتفاقٍ مع الحكومة لمحاكمة الزعماء السابقين لجماعة "الخمير الحمر"، وذلك بسبب بواعث قلقٍ بخصوص عدالة المحاكمة. وفي إندونيسيا، بدأت في مارس/آذار محاكمات غير مسبوقة في مجال حقوق الإنسان للمشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، في تيمور الشرقية خلال عام NVVV. ولكن في غياب ضماناتٍ أساسية ثارت المخاوف من احتمال ألا تفي هذه المحاكمات بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة وألا تؤدي إلى إرساء العدالة.

وتقاعست السلطات في الهند عن حماية الناس من العنف الطائفي الذي أدى إلى مصرع مئات الأشخاص وتشريد آلافٍ آخرين. وبعثت منظمة العفو الدولية بمذكرةٍ إلى حكومة ولاية غوجارات حثتها فيها على توفير الحماية فوراً لمن يتهددهم الخطر، وعلى إجراء تحقيقٍ نزيه وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

وشارك بعض طالبي اللجوء المعتقلين في أستراليا في أعمال شغب وإضرابات عن الطعام وعمليات حبك الشفاه بالخيوط احتجاجاً على استمرار احتجازهم رهن الاعتقال الإجباري. والتقت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية مع مسؤولين حكوميين ودعت إلى إعادة النظر على وجه السرعة في سياسة الاعتقال الإجباري المستمرة منذ عشر سنواتٍ، وقالت إنها فشلت بكل المقاييس.

وأصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن تصاعد العنف ضد النساء في باكستان. وذكر التقرير أن الحكومة تقاعست عن الوفاء بالتزاماتها في حماية النساء من العنف في محيط الأسرة، بما في ذلك الإيذاء الجسدي والاغتصاب وإلقاء الأحماض على الضحايا والحرق والقتل، فضلاً عن العنف أثناء الاحتجاز.

وفي خطوةٍ إيجابية، تم التوصل إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بين الحكومة في سري لنكا وحركة "نمور تحرير تاميل عيلام"، مما وضع حداً للقتال الدائر بين الطرفين منذ NV عاماً. ومع ذلك، فقد استمر ورود أنباء عن لجوء حركة "نمور تحرير تاميل عيلام" إلى تجنيد أطفالٍ لا تزيد أعمارهم عن NO عاماً للقتال في صفوفها.

كان الإفراج عن آنغ سان سو كي الناشطة المؤيدة للديمقراطية، بعد NV شهراً قيد الإقامة الجبرية في المنزل، بمثابة تطور إيجابي بشأن وضع حقوق الإنسان في ميانمار. وقد تم الإفراج عن OUM سجيناً سياسياً منذ أن بدأت محادثات على مستو عال بين الحكومة العسكرية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ديسمبر/كانون الأول OMMM. وعلى الرغم من ذلك، فلايزال حوالي NRMM شخص قابعون خلف القضبان. وتنادي منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي بمواصلة حث حكومة ميانمار من أجل عمل المزيد لتحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد.

تحديث بشأن إفريقيا

أحداث مختارة وقعت في إفريقيا في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان OMMO

تدهور وضع حقوق الإنسان في زمبابوي بشكلٍ ملحوظ عشية الانتخابات الرئاسية في مارس/آذار OMMO، حيث استخدمت الحكومة مسلحة لقمع المعا RUR?ضة وإهدار سيادة القانون وتقويض سلطة القضاء ومضايقة الصحافة المستقلة. ووثقت منظمة العفو الدولية عدة

حالاتٍ لأعمال قتل خارج نطاق القضاء و"اختفاء" واختطافٍ وتعذيب استهدفت من عُرف عنهم أو من يُعتقد أنهم من مؤيدي المعارضة.

وخلال الأسابيع التي أعقبت الانتخابات الرئاسية، شنت الميليشيات حملةً من العقوبات العنيفة ضد أشخاص يُشتبه أنهم أيدوا "حركة التغيير الديمقراطي" أثناء الانتخابات. ووفقاً لتقارير منشورة، ذكر مراقبون محليون لحقوق الإنسان أنه بحلول يوم OR مارس/آذار OMMO، كان حوالي NT ألف شخص من مؤيدي المعارضة قد نزحوا إلى أماكن أخرى داخل البلاد بسبب التهديدات بالقتل والمضايقات والاعتداءات.

وفي OR فبراير/شباط OMMO، بدأ في جنوب إفريقيا مؤتمر الحوار الداخلي الكونغولي، والذي اقتُرح في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في لوساكا في يوليو/تموز NVVV. وحثت منظمة العفو الدولية الوفود المشاركة على تبني توصيات المنظمة بخصوص حماية حقوق الإنسان. إلا إن المحادثات انهارت في NV إبريل/نيسان بعد إخفاق الأطراف، حسبما ورد، في التوصل لاتفاقٍ بشأن تقاسم السلطة خلال المرحلة الانتقالية والتي كانت ستفضي إلى إجراء انتخاباتٍ عامة. وبالرغم من المحادثات، فقد تصاعد القتال في بعض المناطق في شرق وشمال شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية، مما أسفر عن مصرع مئاتٍ من المدنيين العزل. وواصلت حكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية والجماعات السياسية المسلحة مضايقة منتقديها ومعارضيها وإلقاء القبض عليهم وإساءة معاملتهم.

وفي مطلع مارس/آذار، بدأت في كينشاسا محاكمة نحو NPR شخصاً أمام محكمة النظام العسكري، حيث اتُهموا بالضلوع في عملية اغتيال الرئيس السابق لوران ديزيه كابيلا في يناير/كانون الثاني OMMN. وسوف يكون المدانون في هذه المحاكمة عرضةً للحكم عليهم بالإعدام، ويُحتمل أن يُعدموا.

وفي خطوةٍ أنهت النزاع الدائر في أنغولا منذ OT عاماً، تم التوقيع في إبريل/نيسان على اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية وقوات "الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا" (يونيتا). وجاء هذا الانفراج في أعقاب مصرع زعيم حركة "يونيتا" خوناس سافمبي في فبراير/شباط خلال مواجهةٍ مع القوات الحكومية في مقاطعة موكسيكو بشرقي البلاد. وصاحب اتفاق وقف إطلاق النار صدور قانون بالعفو ينطبق على جميع الجرائم العسكرية والجرائم ضد أمن الدولة، والتي ارتُكبت في غمار النزاع المسلح. وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لأن من شأن هذا القانون وقوانين العفو السابقة توفير غطاءٍ يحمي مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي نيجيريا، أيَّدت محكمة الاستئناف الشرعية لولاية سوكوتو، في OR مارس/آذار OMMO، دعوى الاستئناف المقدمة من صفية حسيني، التي كانت قد أُدينت بتهمة الزنا وحُكم عليها بالإعدام رجماً. وقبل ثلاثة أيامٍ من جلسة المحكمة، كانت إحدى المحاكم الشرعية في باكوري بولاية كاتسينا قد أصدرت حكماً بالإعدام رجماً ضد أمينة لوال، وهي سيدة تبلغ من العمر PM عاماً، لإدانتها بتهمة الزنا.

وأعلنت حكومة ليبيريا حالة الطوارئ في U فبراير/شباط OMMO، بعدما أعلنت حركة "وحدة الليبيريين من أجل المصالحة والديموقراطية"، وهي جماعة معارضة مسلحة، أنها ستطيح بحكومة الرئيس تايلور. ومنذ فرض حالة الطوارئ، تزايد عدد الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية ضد المدنيين، وهو الأمر الذي أدى إلى نزوح مزيدٍ من الأشخاص إلى مناطق أخرى داخل البلاد وفرار آخرين عبر الحدود.

وفي يناير/كانون الثاني، وقَّعت حكومة سيراليون اتفاقاً مع الأمم المتحدة يقضي بإنشاء المحكمة الخاصة. وأُعلن رسمياً رفع حالة الطوارئ في مطلع مارس/آذار. ووُجهت تهمة القتل إلى فوداي سنكوح، زعيم "الجبهة الثورية الموحدة" السابق، وفيما بعد حُظر عليه ترشيح نفسه في انتخابات مايو/أيار.

تحديث بشأن الأمريكيتين

أحداث مختارة وقعت في الأمريكيتين في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان OMMO

كان من شأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياق "الحرب ضد الإرهاب" وما بذلته من مساعٍ لتحديد المسؤولين عن هجمات NN سبتمبر/أيلول OMMN وتقديمهم إلى ساحة العدالة أن تثير بالغ القلق بشأن حقوق الإنسان. ففي مطلع يناير/كانون الثاني، بدأ نقل أشخاصٍ اعتُقلوا في أفغانستان وباكستان، بل وفي مناطق أبعد ما تكون عن منطقة الصراع العسكري مثل البوسنة والهرسك، إلى معسكر "إكس راي" في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو في كوبا. وهناك، يُحتجز هؤلاء الأشخاص في "وضعٍ قانوني مبهم"، حيث يُحرمون من الحصول على وضع "أسرى الحرب" الذي نصت عليه اتفاقيات جنيف، ولا يتمتعون بالحقوق المعترف بها دولياً للمشتبه فيهم جنائياً. وفي إبريل/نيسان، أهابت منظمة العفو الدولية بالسلطات الأمريكية أن تجعل أفعالها متماشيةً مع القوانين والمعايير الدولية. ولم تتلق المنظمة أي ردٍ على طلباتها لزيارة المعتقلين في غوانتانامو.

وفي فبراير/شباط، قام مندوبون من منظمة العفو الدولية بجولةٍ في اثنين من مراكز الاعتقال التي يُحتجز فيها من اعتُقلوا في أعقاب NN سبتمبر/أيلول في نيوجرسي، ولكن لم يُسمح لهم بزيارة مركز الاعتقال الفيدرالي في نيويورك. وخلصت المنظمة إلى أنه رغم مرور ستة أشهر على هجمات NN سبتمبر/أيلول، فما زال عدد لا يُستهان به ممن اعتُقلوا عقب الهجمات بزعم انتهاكهم قوانين الهجرة محرومين من بعض الحقوق الأساسية التي كفلها القانون الدولي.

وفي مارس/آذار، أدى صدور المبادئ التوجيهية لعمل اللجان العسكرية، المشكَّلة بموجب الأمر الرئاسي العسكري، إلى تأكيد المخاوف من أنها ستفضي إلى فرض "نظام قضائي من الدرجة الثانية" لطائفةٍ مختارةٍ من الأجانب الذين لن يكون لهم الحق في استئناف الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى مشكلة بموجب القانون، وقد تصدر ضدهم أحكام، بما في ذلك الأحكام بالإعدام، استناداً إلى أدلةٍ أقل قيمة مما تقبله عادةً المحاكم الأمريكية. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية نقداً تفصيلياً للجان العسكرية، وجددت دعوتها إلى إلغاء الأمر العسكري.

وفي كولومبيا، انهارت في فبراير/شباط محادثات السلام بين الحكومة و"القوات المسلحة الثورية الكولومبية"، وهي أكبر الجماعات

التي تنتهج أسلوب حرب العصابات في البلاد، مما أدى إلى تزايد المخاوف من تصاعد النزاع وتفاقم المأساة الإنسانية وتدهور وضع حقوق الإنسان في البلاد. وفي فبراير/شباط، اختطفت "القوات المسلحة الثورية الكولومبية" مرشح الرئاسة إنغريد بيتانكورت، واتسمت الفترة السابقة على الانتخابات بتفشي التهديدات وأعمال الترهيب والعنف ضد المرشحين والنشطاء السياسيين على أيدي الجماعات المسلحة كافةً. وفي إبريل/نيسان، اختُطف NO سياسياً في كالي على أيدي "القوات المسلحة الثورية الكولومبية" أيضاً، حسبما زُعم.

وشهدت الأرجنتين مع بداية العام قلاقل سياسية ومزيداً من المظاهرات المناهضة للخطط الاقتصادية للحكومة. وفي فبراير/شباط، التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع مسؤولي الإدارة الجديدة لمناقشة بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان، وأكدت المنظمة على ضرورة أن تكفل السلطات الأرجنتينية الحقوق الواردة في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الذي صدقت عليه الأرجنتين وأصبحت دولةً طرفاً فيه.

وفي إبريل/نيسان، أطاحت مجموعة من العسكريين برئيس فنزويلا، هوغو تشافيز، لفترةٍ وجيزةٍ في أعقاب مظاهراتٍ مناهضةٍ للحكومة في كاراكاس. وخلال حالة الاضطراب السياسي هذه التي دامت QU ساعة، قُتل ما لا يقل عن QR شخصاً، وجُرح ما يزيد على NMM آخرين. وبعد أن أدت الاحتجاجات إلى عودة الرئيس المنتخب دستورياً، أهابت منظمة العفو الدولية بالسلطات أن تكفل حقوق الإنسان وغيرها من الضمانات الدستورية، ودعت إلى إجراء تحقيقاتٍ نزيهةٍ على وجه السرعة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال الأزمة.

وكان من بين التطورات الإيجابية انعقاد أول جلسةٍ "للجنة الحقيقة" في بيرو، في إبريل/نيسان، وصدور قرار من اللجنة القضائية المنبثقة عن "المجلس الملكي الخاص" في بريطانيا يقضي بأن فرض عقوبة الإعدام وجوباً يُعد أمراً غير دستوري في سبع دولٍ في منطقة الكاريبي، ومن شأن هذا القرار أن يمهد الطريق لفرض قيودٍ على استخدام عقوبة الإعدام في البلدان الناطقة بالإنجليزية في الكاريبي.

تحديث بشأن أوروبا

أحداث مختارة وقعت في أوروبا في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان OMMO

في ديسمبر/كانون الأول OMMN، أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن الأنباء عن اعتقال أشخاصٍ في المملكة المتحدة بعد أيامٍ من اعتماد "قانون الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة" في البرلمان. وقد قبضت الشرطة على زهاء تسعة أشخاصٍ ووضعتهم رهن الاحتجاز. وحثت المنظمة وزير الشؤون الداخلية على إحاطة المعتقلين ومحاميهم علماً بجميع أسباب اعتقالهم، مع كفالة حقهم في الطعن في الأدلة الموجهة ضدهم.

وأصبح سلوبودان ميلوسوفيتش أول رئيس دولة سابق يُوجه إليه الاتهام بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكاتٍ جسيمةٍ لاتفاقيات جنيف وانتهاكاتٍ لقوانين وأعراف الحرب. ففي NO فبراير/شباط OMMO، بدأت محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في لاهاي، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي OR إبريل/نيسان، استسلم للمحكمة الجنرال دراغوليوب أودانيتش، الرئيس السابق لأركان الجيش اليوغوسلافي والذي وُجه إليه الاتهام مع الرئيس السابق ميلوسوفيتش. وحثت منظمة العفو الدولية حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المحكمة الدولية بالقبض فوراً على جميع الأشخاص الآخرين المشتبه فيهم ممن وُجه إليهم الاتهام ولا يزالون مطلقي السراح ونقلهم إلى المحكمة.

وفيما يُعد انتكاسةً كبرى للنضال ضد ظاهرة الإفلات من العقاب، أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً في NQ فبراير/شباط، نص على أن من يشغلون مناصب وزراء الخارجية يتمتعون بالحصانة من المحاكمة عن الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويتعلق هذا القرار بحالة يروديا أبولاي ندومباسي، وزير الخارجية السابق في جمهورية الكونغو الديموقراطية، الذي يخضع للتحقيق أمام قاضٍ بلجيكي. وقضت المحكمة بأنه لا يجوز لمحكمةٍ أجنبية إصدار أمرٍ بالقبض على وزير للخارجية أثناء شغله المنصب بسبب جرائم بموجب القانون الدولي.

وفي انتكاسةٍ أخرى، قرر ثلاثة قضاة من بلجيكا، في إبريل/نيسان، الحد من نطاق قانون الولاية القضائية الدولية لمحاكم البلاد، حيث قالوا إنه كان يُقصد أصلاً من هذا القانون أن يقتصر على الحالات التي يكون فيها المشتبه به متواجداً في بلجيكا عند بدء التحقيق. ومن المتوقع أن يُقدم طعن في هذا القرار أمام محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في بلجيكا.

وغدا تسجيل فرع منظمة العفو الدولية في تركيا نافذاً بصورةٍ رسمية في إبريل/نيسان OMMO، في أعقاب حكم محكمة الاستئناف. ويُذكر أن مجلس الوزراء التركي لم يكن قد وقع على طلب التسجيل الأصلي حسبما تقضي المادة NO من قانون الجمعيات في نوفمبر/تشرين الثاني OMMN.

وفي S فبراير/شباط، أقر البرلمان التركي القانون رقم QTTQQ، الذي يُطلق عليه اسم "مجموعة إجراءات الديموقراطية المصغرة"، وذلك في إطار عملية الإعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد رحبت منظمة العفو الدولية ببعض العناصر في هذا القانون، ولكن القلق ما زال يساورها من أن الحكومة التركية لم تقدم ضماناتٍ كافية لحرية التعبير وإجراءاتٍ فعالة للوقاية من استمرار التعذيب أثناء الاحتجاز. وفي إبريل/نيسان OMMO، جددت منظمة العفو الدولية الإعراب عن قلقها بشأن الأوضاع في سجون "الفئة ف"، وحثت الحكومة التركية على اتخاذ خطواتٍ على وجه السرعة لوضع حدٍ لحالة العزلة الحالية التي يعيشها عدة مئاتٍ من السجناء السياسيين.

وفي قرغيزستان، قُتل ما لا يقل عن خمسة أشخاصٍ على أيدي الشرطة خلال مظاهراتٍ في أواخر مارس/آذار. وذكرت الأنباء أن الشرطة فتحت النار على المتظاهرين الذين كانوا متجهين إلى قرية كيربن في جنوب مقاطعة أكساي، حيث حاصرتهم قوات الشرطة والقوات الخاصة.

وفي إبريل/نيسان OMMO، بعثت منظمة العفو الدولية برسالةٍ إلى رئيس وزراء اليونان، بعد وقوع عدة حوادث زُعم فيها أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون قد أطلقوا النار على عددٍ من الألبان العزل الذين كانوا يحاولون دخول اليونان بصورةٍ غير قانونية بحثاً عن عملٍ، وأنهم ألحقوا بهم إصاباتٍ بالغةٍ. وحثت المنظمة رئيس الوزراء على إصدار تعليماتٍ إلى أفراد قوات الشرطة والجيش وحرس السواحل بأن يلتزموا بضبط النفس، وأن يقتصر استخدام الأسلحة النارية على الحالات التي تنطوي على تهديدٍ وشيكٍ بالموت أو الإصابة الجسيمة، وذلك حسبما تقضي المعايير الدولية. كما أعربت المنظمة عن قلقها بشأن حادثتين وقعتا في منطقة أثينا في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، ولقي خلالهما رجلان حتفهما، وأحدهما من طائفة الروما (الغجر) والثاني مواطن ألباني، إثر إصابتهما برصاص بعض ضباط الشرطة، الذي قالوا فيما بعد إن الرصاص انطلق من بندقيتهما بمحض الصدفة. وقالت المنظمة إنه إذا صح هذا التفسير، فإن ذلك يبين الحاجة الماسة إلى تحسين التدريب المتخصص لأفراد الشرطة.

تحديث بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
أحداث مختارة وقعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان OMMO

في المملكة العربية السعودية "ورد أنه تم إلقاء القبض على مئات المتظاهرين في إبريل/نيسان في مختلف أنحاء البلاد عقب قيام مظاهرات احتجاجاً على الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. وكالعادة لم تدخر الحكومة السعودية جهداً لإبقاء عدد المعتقلين وأوضاع اعتقالهم طي الكتمان".

وفي العراق، ظلت منظمة العفو الدولية تتلقى أنباء حول تنفيذ عمليات إعدام لأشخاص يُشتبه في أنهم خصوم للحكومة، بينهم ضباط في الجيش؛ وفي يناير/كانون الثاني، أُجبرت عائلة على الظهور على شاشة التلفزيون العراقي للتنديد بابنها الذي ينشط في المعارضة بلندن بعدما أجرى تلفزيون الجزيرة مقابلة معه انتقد فيها النظام؛
وطوال الأشهر القليلة الماضية وجه المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون تهديدات متكررة باستهداف العراق بهجوم عسكري وبالسعي لتغيير النظام على أساس أن العراق يطور أسلحة دمار شامل؛ وفي إبريل/نيسان أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة العراق بسبب سجله "المروع" في مجال حقوق الإنسان وجددت صلاحيات المقرر الخاص المعني بالعراق لسنة أخرى.

وفي الجزائر، قُتل حوالي NM متظاهرين عزل، بينهم متظاهر زُعم أن عمره لا يتجاوز NQ عاماً، وأصيب العشرات بجروح على أيدي أفراد قوات الأمن في نهاية مارس/آذار وبداية إبريل/نيسان. وحصلت عمليات القتل في منطقة القبائل التي تقطنها أغلبية من الأمازيغ (البربر). وحُكم على المدافع عن حقوق الإنسان محمد سمين في فبراير/شباط بالسجن مدة عام واحد بتهمة التشهير بعمدة مدينة سابق وزعيم محلي لميليشيا تسلحها الدولة مع ثمانية من رفاقه في الميليشيا، بعدما أورد أقوال العشرات من عائلات "المختفين" الذين يقولون إنهم شاهدوا هؤلاء الرجال يخطفون أقاربهم أمام ناظريهم. وقدَّم سمين استئنافاً ويظل طليقاً بانتظار صدور حكم نهائي في قضيته.

وفي المغرب، وخلال شهر فبراير/شباط OMMO، صدرت أحكام بالسجن على الصحفيين أبو بكر جماعي وعلي عمار مع وقف التنفيذ. وكانت قد صدرت أحكام على الرجلين بسبب كتابة سلسلة من المقالات التي اتهمت وزير الخارجية محمد بن عيسى بالاختلاس عندما كان سفيراً لدى الولايات المتحدة. وفي مارس/آذار صدر قانون جديد للصحافة. وقد خُفضت الأحكام التي تصدر على الصحفيين المدانين بالتشهير أو بتقويض المؤسسات المقدسة مثل الملكية، لكنها ما زالت تنطوي، في بعض الحالات، على عقوبة قصوى بالسجن مدتها خمس سنوات.

وفي مصر، استمر صدور أحكام بالسجن على سجناء الرأي؛ بشأن ميلهم الجنسي الحقيقي أو المتصور وبتهمة ارتكاب "جرائم ضد الدين". وظل المدنيون يحاكمون أمام المحاكم العسكرية، التي قصَّرت عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وورد المزيد من الأنباء حول الإعادة القسرية لأشخاص متهمين بالانتماء إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، إلى مصر، حيث يتعرضون لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأثارت عمليات الحفاظ على الأمن خلال المظاهرات التي جرت تضامناً مع محنة الشعب الفلسطيني بواعث قلق جدية تتعلق بسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون عقب مقتل أحد الطلبة بصورة غير قانونية خلال مظاهرة جرت في الإسكندرية.